الحصة الثانية: الأهداف البيداغوجية للوحدة

يُراد من برمجة وحدة المدخل لدراسة علم الاجتماع القانوني ضمن وحدات الفصل الأول من السنة الأولى من سلك الإجازة بكليات العلوم القانونية والسياسية بالمغرب، تحقيق مجموعة من الأهداف البيداغوجية، نوجزها فيما يلي:

- منح الطالب بُعدا عقليا للبحث في أساس العلاقة بين القانون والمجتمع ودراسة التأثير المتبادل بينهما؛

- تمكين الطالب من آليات الوقوف على أهمية دراسة القانون؛

- تقريب وتبسيط مفهوم ومحتوى علم الاجتماع القانوني؛

- تعريف الطالب بأبرز المحطات التاريخية لنشوء القانون؛

- إعطاء الطالب فكرة عن أهم النماذج القانونية التي عرفها التاريخ الإنساني القديم، وذلك لمقارنتها بالقوانين المعاصرة؛

- مساعدة الطالب على ضبط النظريات الفكرية التي حاولت شرح فكرة المجتمع كمصدر مادي للقانون؛

- استيعاب الطالب للشريعة والفقه الإسلاميين كمصدرين شرعيين لبعض القواعد القانونية المعاصرة في التشريع المغربي؛

- وقوف الطالب على علاقة التكامل المفترضة بين وظائف القانون والمهن القانونية؛

- ضبط مفهوم الحق وأصنافه في إطار وظيفة القانون المتمثلة في حماية الحق؛

- تحديد ماهية القيم القانونية والوقوف على تعددها في إطار وظيفة القانون المتمثلة في صيانة القيم القانونية؛

- تبيان مفهوم العدالة الاجتماعية ونطاقها في إطار وظيفة القانون المتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية؛

المعارف اللازم اكتسابها مسبقا

من المؤكد أن علم الاجتماع القانوني يُعد مجالا مستجدا، بالنسبة للطالب المقيد حديثا بكلية العلوم القانونية والسياسية بناء على شهادة الباكلوريا، وذلك سواء أكان له تخصص تعليمي أكاديمي في مرحلة الثانوي أدبي أو علمي أو تقني أو اقتصادي...

ولذلك فإن التعامل مع وحدة المدخل لدراسة علم الاجتماع القانوني لا يستلزم في الطالب مهارات خاصة، ومعارف علمية يتعين سبقية معرفتها، بل إن كل ما يلزمه هو التمكن من قواعد اللغة العربية بشكل سليم، يمكنه من استيعاب المادة وضبط مفاهيمها؛ وكذا التركيز والانتباه والانضباط لمحاضرات وشروح أستاذ الوحدة، وذلك لفهم ما تطرحه من إشكالات قانونية ومشاكل عملية، وتجاوز ما قد تكتنف بعض مفاهيمه من غموض أو لُبْسٍ أو صعوبة.

المحاور الأساسية للوحدة

الحقيقة أن الضوابط البيداغوجية المرجعية تضع لوحدة المدخل لعلم الاجتماع القانوني محورين رئيسيين وهما:

- المحور الأول: القانون والمجتمع؛
- المحور الثاني: وظائف القانون؛

بيد أنه لضرورة منهجية فقد قررنا -مع الحفاظ على محتوى نفس المحاور - تقسيم الوحدة بشكلٍ ثُنائيٍ، يراعي التوازن الكمي والكيفي المطلوب بين المحورين الرئيسيين، وكذا بين التفريعات الجزئية المعتمدة في كل محور من خلال العمل على استخدام عناوين ذات جاذبية وأكثر تعبيرا على محتوى المادة، وتمكن من الإحاطة بأكبر قدر من المعارف العلمية والإشكالات العملية التي تثيرها موضوعات الوحدة.

لذا فقد كانت خطة البحث في وحدة المدخل لدراسة علم الاجتماع القانوني كالتالي:

المحور الأول: علاقة التأثير والتأثر بين القانون والمجتمع:

الذي سنخصصه من جهة لدراسة القانون كظاهرة اجتماعية تم سنبين كيف يمكن اعتبار المجتمع مصدرا للقانون.

المحور الثاني: تكامل وظائف القانون داخل المجتمع:

والذي سنخصصه لدراسة أهم وظائف القانوني التي يضطلع بها داخل المجتمع، مع التركيز بالنسبة لكل وظيفة يقوم بها القانون على مساهمتها في التنظيم والضبط الاجتماعي.

المعارف والمهارات الواجب التمكن منها من قبل الطالب في نهاية الوحدة

من المفروض في طالب العلوم القانونية والسياسية بعد انتهائه من دراسة وحدة "المدخل لدراسة علم الاجتماع القانوني" أن يتمكن من استيعاب مضمونها جملة وتفصيلا، وذلك بشكل يمكنه من التقدم لاجتياز الامتحان المتعلق بها بسهولة ويُسر، كما يمكنه من فهمها فهما يُيَسِّرُ له توظيف المعارف التي اكتسبها من الوحدة خلال الوحدات التي سيدرسها في باقي مساره الأكاديمي، وأيضا خلال مساره المهني مستقبلا بمشيئة الله تعالى.

هذا ويُفترض في الطالب أن يستوعب خلال دراسته للوحدة ويكتسب المعارف والمهارات التالية على الأقل:

1- فهم والتعبير عن أهمية دراسة العلوم القانونية؛
2- اكتشاف العلاقات التبادلية القائمة بين القانون والمجتمع؛
3- تحديد مفهوم ومضمون علم الاجتماع القانوني؛
4- التعرف على أبرز المحطات التاريخية لنشوء وتطور القانون؛
5- تقديم أفكار تعريفية واضحة عن بعض النظم القانونية الخالدة في التاريخ الإنساني؛
6- ضبط أفكار أهم النظريات الشارحة للأصل المادي للقانون داخل المجتمع؛
7- التمييز ببساطة بين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي؛
8- معرفة دور الفقه الإسلامي في سن بعض التشريعات المغربية المعاصرة؛
9- إدراك حقيقة التكامل بين وظائف القانون والمهن القانونية؛
10- بيان مفهوم الحق وأصنافه وعلاقته بالقانون؛
11- بيان ماهية القيم القانونية، والبرهنة على تعددها، وإبراز علاقتها بالقانون؛
12- بيان مفهوم العدالة الاجتماعية، وتحديد مضمونها، وتوضيح علاقتها بالقانون؛